إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقية:

دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه

problem of water security in Turkish–Iraqi relations

أ. د هالة خالد حميد *

الملخص :

يشير الواقع المائي في العراق إلى أزمة مياه حقيقية ناجمة عن قضايا داخلية تتعلق بضعف الاستثمار في مجال المياه وسوء استخدام المياه، وأزمة خارجية تتعلق بسيطرة دول الجوار على مصادر الموارد المائية والتحكم في كمية المياه في المنطقة. بطريقة غير عادلة ولا تأخذ مصالح الدول الأخرى إلا بما يتفق مع مصالحها. ولذلك فإن الأمن المائي العراقي أصبح إشكالية حقيقية تتطلب حلولا جذريه تنظر إلى الواقع الحالي بجديه وتؤمن المستقبل من خلال ضمان حقوق العراق المائية وخاصه مع تركيا عبر دبلوماسية تعتمد توظيف كل وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي .

الكلمات المفتاحية: المياه، الامن المائي، تركيا ، العراق

Abstract:

The water reality in Iraq indicates a real water crisis caused by internal issues related to poor investment in the water field and misuse of water، and external related to the control of neighboring countries over the sources of water resources and controlling the amount of water in an unfair manner and does not take the interests of other countries except according to their interests.

Keywords: water, water security, Turkey, Iraq

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية .

المقدمة :

لا شك ان الأمن المائي واحدا من أهم مفردات الأمن للدولة فبدون هذا الأمن لا يمكن ان يكون هناك أمن غذائي او أمن مجتمعي ولذلك دائما تحرص الدولة على تأمين جانب المياه لضمان تنمية بشرية حقيقية وفيما يتعلق بقضية المياه و الأمن المائي العراقي فقد عانت هذه القضية من تداعيات خطيرة على الموقف المائي العراقي خاصة في علاقاته مع دول الجوار باعتبارها دولة مصب حيث ظلت القرارات المائية لهذه الدول ترمي بثقلها على الواقع المائي العراقي مما يهدد بحرمان العراق من تنمية حقيقية في الثروة المائية بما ينعكس إيجابيا على الثروة أو التنمية البشرية والزراعية ولأجل معالجة **المشكلة** التي هي لا تتعلق فقط بقضايا إجرائية تتعلق بمناسيب المياه وأحقية الأطراف في مياها وإنما تتعلق بقضايا قانونية دولية وإقليمية وأيضا قضايا سياسية كانت ولا تزال مجالا للمساومات والتفاوض ولأجل معالجة هذه المشكلة فقد تناولنا البحث خلال **الفرضية** التي ترى أنه مشكلة المياه مشكلة معقدة تتداخل فيها المواقف السياسية والإجراءات القانونية إلى أنه المشكلة الحقيقية تكمن في أنه المفاوض العراقي يعاني من ضعف حقيقي سببه عدم الاعتماد على الكفاءات حقيقية في التفاوض واعتماد المستشارين والخبراء في مجال المياه كمفاوضين يضاف إلى ذلك واقع العراق الأمني والسياسي والاقتصادي الذي اضعف المفاوض العراقي أمام المفاوض التركي الذي اعتمد سياسة الأمر الواقع والتفاوض على أساس ما هو موجود وليس ما يجب أن يكون ولذلك نلاحظ أن هذه القضية بدون حلول حقيقية تضمن للعراق بأجياله الحالية والقادمة حقوقه المائية سف يظل الامن المائي مهدد وسيظل عرضه لانتهاكات وتجاوزات الجانب التركي ولأجل معالجة هذه الفرضية فإن الورقة ستتعالج قضية المياه من خلال ثلاثة بالاستقرار قضية المياه و تحقيق الأمن المائي عاملا أساسيا في تحقيق السلام العالمي وخلق مجتمع دولي خالي من الحروب حيث أن اغلب النزاعات كانت ومازالت هي نزاعات تتعلق محاور :-

اولاً :- الامن المائي من حيث المفهوم والتحديات والانعكاسات

ثانياً: اشكالية الامن المائي العراقي مع تركيا على المستوى الاقتصادي والسياسي والقانوني

ثالثاً : اليات التعامل الامثل مع تركيا في التفاوض بقضية المياه: اليات اقتصادية وسياسية وقانونية

اولاً : الامن المائي من حيث المفهوم والتحديات والانعكاسات

ترتبط قضية المياه في جوانب كثيرة في الحياة حيث تدخل في قضية الأمن الغذائي والفقر والبطالة والتنمية البشرية ولذلك فان اغلب التعريفات حددتها على انها احتياجات الفرد المائية وتأمينها بشكل دائم لسد الحاجة الزراعية والصناعية و الاستهلاكية للدولة والمواطن وهو ما عرف بحد الامان المائي وهو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة المياه التي تعرقل التنمية و تؤثر سلبا على صحة المواطنين وحياتهم اوقد حدد هذا المعيار عالميا ب1000 متر مكعب من المياه المتجددة العذبة و500 متر مكعب سنويا اقليميا للفرد تحد مناسب في المناطق الجافه وشبه الجافه ومنها الشرق الاوسط والمنطقة العربية خاصه . لا أن هذا المعيار يحدد ما يحتاجه الفرد في المتوسط وهي الحاجة الحالية الفعلية ولا يتطرق إلى الأجيال القادمة التي يجب أن يؤمن لها ما يكفي من هذه الموارد وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة بكل السبل .

ان الأمن المائي هو مفهوم جوهري أساسه توفير المياه للمواطنين وفقا لمفهوم الكفاءة والضمان وبما يكفي لهم من مستلزمات الاستهلاك والإنتاج عبر الأزمنة أو عبر توالي الأجيال ومع زيادة الطلب على المياه على المستوى العالمي وما يقابلها من ندره مائية حقيقية في كثير من البلدان أصبحت قضية المياه من اهم القضايا على مستوى العالمي و الوطن العربي واحدا من اهم المناطق التي تعاني من ندرة المياه كمية ونوعية حيث لا يمتلك الوطن العربي سوى ١٪ من المياه في العالم في مقابل زياده كبيره في عدد السكان سيما وان الموارد المائية تختلف عن الموارد الاخرى كونها لا يوجد لها بدائل وايضا قابله للنضوب ولذلك اصبحت قضة المياه من اهم القضايا ألتي تعد ورقه ضاغطه للمنافسة والصراع يدفع باتجاه سباق لبناء السدود والتجاوز على الحقوق وتثبتها والاعتراف بها مصلحه وطنية عليا .

ومما تقدم يمكن تعريف الامن المائي على انه قدرة الدولة على تامين احتياجات البلد الحالية من المياه مع ضمان استمرارها وتدفقها للأجيال القادمة عبر سلسله من الاجراءات منها الداخلية المتعلقة بإدارة الدولة لمواردها المائية بالشكل الامثل بعيدا عن الهدر والاسراف وكيفية تسخير هذه الموارد كطاقه انتاجية فعاله في المستويات الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية واجراءات اخرى تتعلق بضمان حقوق الدولة في مياهها وحقها في استغلالها من خلال سلسله من الاتفاقيات والمعاهدات التي تثبت حقوقها التأريخية والقانونية فيها ، من هذا المنطلق يمكن القول ان جانب مهم من تامين الامن المائي يقع على الدولة وارادتها وقوتها في حماية حقوقها المائية اولا ومنع التجاوزات على هذه الحقوق ثانيا فنحن

امام حماية ومنع ولكي تتم الحماية بشكلها الامثل لا بد من منع التجاوزات التي تنتهك هذه الحقوق مستغله ضعف القدرة التفاوضية للدولة المنتهكة حقوقها بسبب وضعها الامني او الاقتصادي او بسبب ضعف طاقمها التفاوضي وجهله بالاتفاقيات التاريخية التي تستغل لتحديد الحقوق ، ولذلك في ظل هذه المعادلة فان الآمن المائي لن يتحقق الا اذا اجتمع الوعي الداخلي والجهود الحكومية الدبلوماسية سيما وان الامن الغذائي او المجتمعي لن يحدث ما لم يتحقق الامن المائي . ولذلك فان اي امن مائي لا بد من ان يستند على مجموعة اسس يمكن عدها اليات يمكن من خلالها اداره الامن المائي اهمها .[1]

1- اعتبار المياه سلعة اقتصادية ليست مجانية ولذلك يجب البحث عن سبل وسياسات ترشيد الاستهلال وتنميه الموارد

2- ان المياه هي احدى المتطلبات الاساسية للتنمية وبالتالي فان اي تنمية حقيقية لا بد ان تبدا اولا بتامين الموارد المائية .

3- المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيوبولوتيكية يستطيع من يملكها أن يؤثر فى الوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه.

4- إن التنافس على مصادر المياه بين دول العالم ودول الشرق الاوسط خاصة يزداد بشكل كبير وقد يكون ذريعة حرب في بعض الاحيان وقد تتخذها بعض البلدان مسوغا لشن حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

5- إن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية والاستدامة والعدالة والادارة المستقلة للموارد المائية وقد تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة العربية في دورته رقم 90 المنعقدة في عمان 0906م لأول مرة مفهوم الامن المائي العربي باعتباره رديفا استراتيجيا للأمن القومي العربي .

واذا ما ناقشنا هذه الاسس من منظور الامن المائي العربي فأننا نجد ان التحديات كبيرة الا ان سياسات المواجهة ضعيفة ومرتبكه ولعل اهم ما يمثل سببا ف ضعف هذه التحديات هي اهمال عملية التنسيق في السياسات المائية بين الدول العربية وعدم الاستفادة من الانهار المشتركة بين دولتين او اكثر في اطار سياسيات عربية مشتركه وهوما ينطبق على نهر النيل ونهري دجلة والفرات .

[1] اسامه عبد الرحمن ، الامن المائي العربي ، ص10.

واذا ما حددنا التحديات التي تواجه الامن المائي العربي نجدها تحدد في الاتي والتي هي نفسها التحديات التي يعني منها كل الدول العربية التي تعاني من مشكلة المياه :- [1]

1- واقع المياه العربية فهي تتسم بالشحة مقارنه بعدد السكان لأسباب طبيعية وبشرية الاول متاتي من التوزيع المتباين للمياه وايضا ان اغلب مياهه مشتركه اقليميا ومتاتية من مصادر قادمه من حارج المنطقة العربية مما يجعلها عرضه للابتزاز والضغط اما البشرية في تتضمن سو الادارة وانعدام الترشيد بالاستهلاك بالإضافة الى اهمال الأنظمة السياسية المتعاقبة الاستثمار بالمجال المائي ويعود ذلك لحالة عدم الاستقرار السياسي ف المنطقة العربية .

2- التحديات الخارجية وتتعلق بموضوع المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار الجغرافي وهذه تظهر بشكل كبير مع نهري دجلة والفرات ونهر النيل وهذه المشكلة مع الضعف الذي تعان منه الدول العربة في ادارة ملفها المائي سواء بسبب ضعف الجانب التفاوض او ضعف الادارات المتعاقبة بالتعامل مع ملف المياه على انه قضية امن وطني .

اما فيما يتعلق بالأمن الأمن المائي العراقي الذي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوافرة حاليا واستخدامها بشكل أفضل دونما حذر أو تبذير وعدم تلوثها و ترشيد استخدامها بالطرق الحديثة والبحث عن مصادر جديدة متطورة لتنمية الموارد المائية للحفاظ على استمرارية جريانها ، فإن مجموعة تحديات يجب معالجتها لتحقيق الأمن المائي منها . [2]

1- انخفاض منسوب مياه الأمطار في العراق وهو الامر الذي يتطلب إستراتيجيات تعويضيه بالبحث عن مصادر جديدة والحفاظ على ما موجود وتنميته .

2- اعتماد العراق على انهار تنبع من خارج حدودها مما يخلق أزمة القسمة العادلة والمنصفة للمياه مع دول الجوار تركيا وسوريا وإيران وهذا هو سبب الإشكالية المائية حيث يحاول العراق ما زال يحاول إثبات الحقوق التاريخية المكتسبة له في مياهه والمحافظة على ما موجود من موارد مائية ومنع استمرار التجاوزات على حقوقه المالية

[1] لمزيد من التفاصيل انظر ، حيدر كمونه ، الرؤى المستقبلية لتحقق الامن المائي ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، 2010 ، ص 8- 36 .

[2] محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ، وزارة الثقافة دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، بغداد طبعه أولى ، 2008 ، ص 10 -11 .

3- تنامي الطلب على المياه وزيادة الاستهلاك مع زيادة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة وبسبب عدم القدرة على زيادة المعروض المائي ليتناسب مع الطلب المتزايد خاصة مع تزايد التجاوزات على حصص العراق في مياه انهري دجاه والفرات الذي يخلق أزمة بيئية حقيقية تهدد الأمن المائي العراقي.

4- إن استمرار دول الجوار وخاصة تركيا في تنفيذ العديد من مشاريع الخزن السدود على نهري دجلة والفرات وروافدهما وكذلك على الأنهار الحدودية المشتركة و الاستحواذ على النسبة العالية من المياه واستمرار حالة التعنت التسويف والمماطلة وعرقلة المفاوضات التي يسعى العراق من خلالها إثبات أحقيته التاريخية في مياهه و القانونية على ضوء قواعد القانون الدولي والعرف وأراء فقهاء القانون جميعها تحديات للأمن المائي العراقي تتطلب إستراتيجيات واليات واضحه وعملية لتجاوزها .

واذا كانت التحديات تمثل عقبات حقيقة امام عمل جدي وحقيقي في معالجة ملف المياه والتوصل الى اتفاق يؤمن هذا الجانب ويضع العراق امام تحقق امنه المائي على الاقل فيما يتعلق بتامين حصصه المائية فان للعراق مقومات يمكن استغلالها لتحقق هذا الامن ومنها : . [1]

ان العراق دولة مصب وبالتالي فان الفائض من المياه يمثل تصريف طبيعي للمياه التي تفيض عن الحاجه الفعلية خاصة وان تركيا تتسم بغزارة المياه ولذلك فان نهر دجلة والفرات يعدان مهمان لتركيا بقدر اهميتهما للعراق .

1- ان تركيا تجه في سياساتها المائية ليس من منطلق هاجسها المياه وانما من هواجسها السياسية والاقتصادية فتركيا تعاني من نقص في مواردها المالية ولذلك تجد في المياه وسيلة لحل مشاكلها الاقتصادية وتحقق عوائد مالية اما بمن او بمادة تفتقر الها وهو البترول حيث ارتفع الدين الخارجي لتركيا عام 1992 الى نسبة 3،8 بالإضافة الى ارتفاع التضخم السنوي ارتفاعا كبيرا .

2- العامل الامني حيث ان الاقلية الكردية تشكل 1،7 من اجمالي السكان وهم ينتشرون في العراق وسوريا ولذلك فان المياه تمثل عامل للتعاون الامني لغرض سيادة الدولة التركية على اراضيها .

[1] لمزيد من التفاصيل انظر صباح محمود محمد ، وليد محمود ابو سليم ، الامن المائي العربي ، مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص 21-23 .

3- ان الاحداث والتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية في عام 2011 وما ترتب عليها من انعكاسات اقتصادية وسياسية وامنية جعلت تركيا تبحث في اسباب بروزها كقوة اقليمية تشارك في صنع السلام والامن في المنطقة باستئثار واحدة من اهم مقومات قوتها وهي المياه .

ان للعراق وللدول العربية عامة مقومات قوه تفاوضية تكمن في ضعف الجانب الاخر وحاجته الاقتصادية والامنية وان العراق بالذات يمتلك اوراق ضاغطة كبيرة ومؤثره يمكن ان تسهم في الضغط التفاوض لتامين الجانب المائي بما يحقق واحدا من اهم جوانب الامن المائي وهو الجانب المتعلق بالتحديات الخارجية وربما اذا تعمقنا في هذا الجانب نجد ان ضعف الجانب التفاوضي بالإضافة الى التحديات الداخلية في حالة عدم الاستقرار وعدم وجود قوه تفاوضية فعالة هو مؤثر قوي في تقوية هذه التحديات الخارجية .

ثانياً : اشكالية الامن المائي العراقي مع تركيا على المستوى الاقتصادي والسياسي والقانوني

ان عدم وجود ادارة رشيدة للموارد المائية من جانب العراق يرافقه عدم وجود تحرك سياسي دبلوماسي فعال وتفسير وتمسك قانوني لكل الاتفاقيات التاريخية والحديثة التي عقدت مع تركيا وتناولت المياه هما السبب الحقيقي وراء الازمه المائية في العلاقات العراقية التركية حيث استغلت تركيا الواقع السياسي الذي خيم على منطقة الشرق الاوسط عامه والعراق خاصة بعد احتلال العراق من اجل فرض سياسة الامر الواقع واستمرت بإنجاز مشاريعها وسدودها مما يضع العراق امام واقع خطير من ناحية انخفاض مناسيب المياه كما استغلت تركيا اختلاف وجهات النظر في تفسير قواعد القانون الدولي حيث ذهبت تركيا الى تفسيرات انتقائية لأحكام القانون الدولي حول مفهوم الانهار العابرة للحدود واعتبارها انهارا لا تشكل انهارا دولية بخلاف ما ذهبت اليه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1993 التي اكدت انه لا يوجد خلاف جوهري بين مفهوم الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود .

برزت المشكلة المائية في منطقة الشرق الأوسط بسبب الاستخدام المفرط للمياه و تزايد حجم السكان و ظهور استخدامات أخرى للمياه كتوليد الطاقة الكهربائية وتركيا واحدة من الدول التي سعت نحو تعزيز سيادتها على مياه نهر دجلة والفرات رغم أنها ثروة مائية مشتركة مع سوريا والعراق إلا أنها سعت نحو استثمارها والانفراد الكلي والمطلق بها من منطلق . [1]

[1] فاضل عبد علي حسن الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية – التركية أزمة المياه إنموذجا ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد2 ، عدد17 ، 2019 .

1- ان تركيا ترى أنهما يشكلان حوضا واحدا ومجرد انهار عابرة للحدود وحسب تصورها فإنها المعنية بإدارة مياه نهرين بأكملها ولذلك سعت في إطار السياسات مائية إلى تأمين سيادتها المطلقة على النهرين دون الحاجة أو بدون اعتبار لمطالب احتياجات الدولتين الواقعتين اسفل مجرى النهر

2- ان تركيا تتمسك بالطابع التركي للنهرين النابعة من اراضيها حيث انها هي البلد الوحيد في منطقة الشرق الاوسط الذي يتمتع بوفرة المياه ولذلك فقد اجادت استخدام ورقة المياه سلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق فحسب وإنما مع دول أخرى في إطار ما يسمى في مشروع أنابيب السلام ولذلك فإن تركيا سعت لاستخدام المياه عبر الضغط السياسي اتجاه دول الجوار التي تأوي المعارضة التركية المتمثلة في حزب العمال الكردستاني.

3- ترى تركيا بأن سلاح المياه هو أشد أثرا وأفتك من الأسلحة النووية و البيولوجية والكيميائية بالإضافة الى انه أكثر نظافة واقل ضجيج ولديها وفره فيه ولذلك فهي ترغب في تحقيق اكبر قدر من الهيمنة الإقليمية من خلال ورقة المياه والتغلب على مشكلاتها الداخلية سواء كانت السياسية أو الاقتصادية من خلال الاستخدام الواعي للإدارة المائية وهذا ما أوضحه الرئيس التركي آنذاك سليمان ديميرل بقوله (إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة فإن المياه تنبع من تركيا ولا يمكن للدول المجرى الاسفل إن تعلمنا كيفية إستثمارها وفي المقابل هناك الكثير من الدول العربية لديها نفط ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها)

ان الأزمة المائية بين العراق وتركيا كانت ولا تزال قائمة بسبب ممارسات الجانب التركي في التعامل مع الملف المائي بانفراديه كاملة متجاهله احتياجات الدول المشتركة معها في المجرى المائي وهذا التعنت ترجمته تركيا من خلال المشاريع و السدود التي أقامتها على كل من دجلة والفرات والتي أثرت بشكل كبير على الأمن المائي العراقي بشكل خاص و انعكس بشكل كبير على الأمن الغذائي والأمن المجتمعي بشكل عام وهذه المشاريع هي في بعض الأحيان تتجاوز الاحتياجات الحقيقية لتركيا لكنها استخدامها كوسيله للضغط من أجل استمرار هيمنتها على القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول و التدخل في شؤونها الداخلية سواء بدعوى حماية الأقليات أو الدفاع عن حدودها وملاحقة حزب العمال الكردستاني .

وتمتلك تركيا مشاريع كبيرة على كل من دجلة والفرات وهي تولي اهتماما في إنشاء المشاريع التخزينية والكهربائية اضافة الى انشاء السدود ويعد مشروع الكاب أو ما يسمى مشروع جنوب شرق الأناضول من اكبر المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتطوير الزراعة وتحديث وتطوير المنطقة

والذي بوشر العمل به عام 1981 وقدر التكاليف٣١ مليار دولار وتم إنجازه عام 2005 ويتكون من 47 سدا ضمن 22 مشروع و عدد من المشاريع الصغيرة وقد بررت تركيا هذه المشاريع بمساعيها نحو انعاش المنطقة اقتصاديا واضعاف النوايا الانفصالية للأفراد وكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية على الرغم من أجلاء حوالي ١٧٠ الف مواطن كردي من المنطقة بسبب إنغمار مناطقهم بمياه خزانات المشروع وتوطينهم في قرية بعيدة عن مناطقهم القديمة لتشتيتهم وأحداث نوع من التغيير الديموغرافي اما المشاريع المائية التي اقيمت على نهر دجلة والفرات والتي أثرت بشكل مباشر على كل من العراق وسوريا وخاصة العراق فمنها المشاريع التركية على نهر الفرات وهي كيبان الذي بوشر العمل به في ١٩٥٧ وانجز في ١٩٧٤ مشروع سدقره قايه ١٩٨٧ وسد قراقاميش ١٩٩٩ وسد اتاتورك ١٩٩٠وهو اكبر السدود في تركيا وتاسع اكبر سد في العالم وسد بيرجيك عام ٢٠٠٠ونفق اورفه عام ١٩٩٤ اما على نهر دجله فان تركيا باشرت بناء السدود والمشاريع على نهر دجله بعد عام ١٩٩٧ وهذه المشاريع تمثلت مشروع دجلة كيرل كيزي عام 1997 ، مشروع باطمان عام 1998 مشروع باطمان – سلفان 1998مشروع كرزان مشروع أليسو ، وهكذا فان المشاريع التركية مستمرة وفي كثير منها محاوله تركية لتأكيد سيطرتها على هذه الانهار وهذا الواقع كان له نتائجه السلبية على الامن المائي والغذائي للعراق وجعل من صانع القرار السياسي العراقي متلقي وغير قادر على المبادرة او التفاوض على ارضيه مشتركه . [1]

من خلال ما تقدم يمكن تحديد اشكالية الامن المائي العراقي مع تركيا بالاتي :-

1 :- على المستوى الاقتصادي.

ان كمية المياه السطحية الجارية في العراق هي مورد طبيعي الا ان ذلك لا يعني أنها تستغل بشكل كامل اقتصاديا حيث تستخدم منها كميات قليلة والباقي يذهب إلى الخليج العربي بسبب عدم تكامل مشاريع الري واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وقلة السدود وتراجع كفاءة اغلبها بسبب ضعف الصيانة كما أن نسبة 50 إلى 60% من الأراضي في حوض الفرات تستغل للزراعة وكمية المياه اللازمة لها تصل بحدود 18.1مليار متر مكعب سنويا اما نهر دجله فإن مساحة الأراضي المرويه تصل إلى٥٦٠ الف هكتار وتتطلب 21.8مليار متر مكعب من الماء سنويا اما كميات الخزن المتوفرة فهي لا تتجاوز

[1] فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا 2003-2014 ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2014 .

25% من كميات الماء المتاحة بسبب عدم انتشار السدود والخزانات الكبيرة مما ادى الى هدر نسبة كبيرة من الثروة المائية سنويا وخاصة في موسم الفيضانات من هنا يمكن أن نفهم حجم الأزمة الاقتصادية والمائية التي يمر بها العراق خاصة اذا اضفنا ان مياه نهري دجله والفرات تعد من المياه العذبة إلا انها بدأت تتجه نحو الملوحة وهذا الامر ادى إلى تغير في نوع المحاصيل التي تزرع بالإضافة إلى الآثار السلبية على المنتجات الزراعية المزروعة مما اضاف مشاكل جديدة تضاف إلى قلة المياه يجب معالجتها خاصة وانه موقع العراق الفلكي يجعله من الدول التي تعاني من قلة الأمطار الساقطة وارتفاع درجات الحرارة مما يزيد من نسبة التبخر ويؤثر على المياه السطحية . [1]

2 . على المستوى السياسي : أن سياسة تركيا المائية تعتمد على الآتي . [2]

1- انجاز مجموعة من السدود والخزانات في محاولة لاستخدام تقادم الزمن لاعتبار ان ما تقطعه من المياه حق مكتسب وإنها تتصرف بمياهها كما تتصرف الدول العربية بنفطها ولذلك فهي تعتبر النهرين مصدر طبيعي خاص بتركيا ولذلك تسعى للسيطرة الكاملة على مياه النهرين في اراضيها من خلال تحقيق اهداف تنموية واسعه .

2- ان تركيا ترفض مبدأ تقسيم المياه وتطرح بدلا من ذلك مبدا الاستخدام العقلاني للمياه وفقا دراسات ميدانية لمشاريع الري في البلدان الثلاثة و اعتماد الجدوى الاقتصادية والفنية و إعطاء أفضلية الاستثمار مشاريع الري وفقا لمبدا الاستعمال الأكفاء للمياه وهي تعلن أن اراضيها خصبه و ذات مردود اقتصادي وهذا يعني باستثناء الأراضي السورية والعراقية من المشاريع الزراعية بحجة عدم خصوبتها والاعتماد على المشاريع الزراعية التركية

3- ان الجانب العراقي يتمسك بفكرة ان يتم توزيع المياه اعتمادا على الاراضي المستغلة فعلا على مر القرون لإثبات حقوقه التأريخية في ماه دجلة والفرات ولذلك فهو يطالب ان تتراوح كمية المياه الواصلة لحدوده ما بين 500 -700 متر مكعب بالثانية .

4- على الرغم من استمرار المفاوضات وعقد الاتفاقات والتفاهمات بين الطرفين الا ان جميعها تنتهب اما بسبب ضعف الموقف العراقي بسبب الاوضاع السياسية التي مر بها العراق منذ ثمانينات القرن المنصرم والتي اثرت كثيرا على وضعه وقوته التفاوضية او بسبب غياب الارادات السياسة المشتركة

[1] صباح محمود ، ولد محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 26-28 .

[2] حيدر كمونه ، الرؤى المستقبلية لتحقق الامن المائي ، مصدر سبق ذكره ، 69- 70 .

للتوصل الى اتفاق وخاصة من الجانب التركي وبغاب الجانب السوري الذ اتسمت علاقاته مع العراق بالتذبذب والتراجع في اغلب فتراتها . [1]

5- ان تركيا تستند الى نظرية هارمون القائلة بالسيادة المطلقة لدولة المجرى المائي والتصرف كما تشاء على الجزء الواقع ضمن اراضيها وبذلك فهي ترى ان المياه التي تصل الى العراق هي منه تتفضل فها تركيا على العراق وعموم دول المصب ولذلك فهي من الممكن ان تطالب بثمن المياه التي ستطلقها الى العراق . [2]

3:- على المستوى القانوني .

نجد ان المشكلة المائية تتحدد ف انها تفتقر للتأطير القانوني الملزم والى التفسير الواسع والفضفاض للقوانين التي تنظم الانهار الدولية ولذلك فإنها عرضه للتفسيرات المتعددة حسب ما تتطلبه المصلحة لدولة معينه حيث طالبت سوريا والعراق مرارا بحق السيادة المشتركة على المياه اما تركيا فإنها ترى أنه لا ضرورة إلى اتفاق مشاركة وتركيا هي الوحيدة التي تملك الحق في تقرير كمية المياه التي تسلمها وحجة تركيا في ذلك ان هذه الانهار لا يدخل في نطاق المياه الدولية وانما بالمياه العابرة للحدود على الرغم من أن هناك تأكيد دولي على أن لكل دولة الحق في السيادة المطلقة على القسم الذي يقع في ارضيها وترى تركيا أن المياه ثروه وطنية ومورد طبيعي كالنفط والقانون الدولي يعترف بسيادة الدولة على مواردها الطبيعية و طبيعة الماء لا تؤثر في وضعه القانوني وإلا لامكن تطبيق الحج نفسها على الموارد الطبيعية الأخرى السائلة وفقهاء القانون الدولي يرون أن القانون الدولي لا يسهم في تنظيم العالم بصورة مباشرة وفعالة بإرغام الدول على سلوكيات السلام ولذلك فان القانون الدولي يفتقر لوجود قانون واضح ومحددة ومعترف به يحكم اهم القضايا وهي قضية المياه وما موجود مجموعة اعراف وتقاليد تمت ممارستها عبر التاريخ وقواعد وضعتها مؤتمرات المياه الدولية أو اللجنة القانونية في الأمم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقيات الثنائية الأمر الذي جعل تركا تؤكد بعدم وجود قانون دولي يمنعها من السيادة المطلقة على المياه هنا لأنها دولة المنبع الا أن ذلك لا يلغي حقيقة النهر دجلة و الفرات بانهما نهران

[1] شاكر عبد الغني المخزومي ، في طريق العطش اومة المياه في العراق وبعض الدول العربية ، المطبعة الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص67-68.

[2] نفس المصدر السابق ، ص 69 .

دوليان لوقوع أجزاء منهما في ثلاث دول وهي تركيا وسوريا والعراق كما أن هناك عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي نظمت أوجه استغلالهما واهمها . [1]

أ. اتفاقية لوزان بين دول الحلفاء وتركيا عام 1923 حيث خصصت مادة شاملة لهذا الموضوع هي المادة 109 والتي نصت عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل الحفاظ على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات او الفيضانات الرأي و أي مسائل أخرى مماثلة على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم وهذا نص صريح جدا خاصة وانه الحدود قد تغيرت مع زوال الدولة العثمانية وعودة تركيا إلى حدودها الطبيعية وقيامها بأعمال تنموية على المصادر المائية تضر بمصالح الدول الأخرى ولذلك يمكن استثمار ذلك وبسبب عدم الاتفاق فيمكن حسم المسألة بالتحكيم الدولي

ب. البروتوكول رقم واحد والخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق به معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقع بين العراق وتركيا بتاريخ 29 مارس 1946.

ج. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا 1971

د. وقع العراق وسوريا اتفاق مؤقت لتحديد حصة العراق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا 42% منها لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي بشأن قسمة المياه الفرات مع تركيا

هـ. مذكرات من وزارة الخارجية للحكومة العراقية عام 1996 ورد الحكومة التركية على المذكرة بتاريخ 1996/1/8.

و. مما تقدم أن توضح أن الجانب التركي التجاهل وتجاوز جميع الاتفاقيات المبرمة مع الجانب العراقي أو السوري فعمد إلى بناء السدود من دون استشارة الطرفين الآخرين وهم العراق وسوريا مما أثر على منسوب المياه و نوع المياه التي تمر عبر هذه الدول بسبب استخدام المواد الكيمياوية لأغراض الرأي الأراضي الزراعية في مشروع إلغاب ولذلك فهي ترى في مشروع دجلة والفرات حوض واحد وتنطبق عليهم نفس الآلية والشروط .

[1] فاضل عبد علي الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية التركية ازمة الماه إنموذجا ، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 2 العدد 17 25/ 9 / 2019 ص 148 – 149 .

ثالثاً :- اليات التعامل الامثل مع تركيا في التفاوض بقضية المياه: اليات اقتصادية وسياسية وقانونية:

يعرف الامن المائي على انه قدرة الدولة على تامين احتياجات البلد الحالية من المياه مع ضمان استمرارها وتدفقها للأجيال القادمة عبر سلسله من الاجراءات منها الداخلية المتعلقة بإدارة الدولة لمواردها المائية بالشكل الامثل بعيدا عن الهدر والاسراف وكيفية تسخير هذه الموارد كطاقه انتاجية فعاله في المستويات الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية واجراءات اخرى تتعلق بضمان حقوق الدولة في مياهها وحقها في استغلالها من خلال سلسله من الاتفاقيات والمعاهدات التي تثبت حقوقها التأريخية والقانونية فيها ، اذا ما عكسنا هذه المعادلة على العراق وتركيا سنلاحظ ان عدم وجود ادارة رشيدة للموارد المائية من جانب العراق يرافقه عدم وجود تحرك سياسي دبلوماسي فعال وتفسير وتمسك قانوني لكل الاتفاقيات التاريخية والحديثة التي عقدت مع تركيا وتناولت المياه هما السبب الحقيقي وراء الازمه المائية في العلاقات العراقية التركية حيث استغلت تركيا الواقع السياسي الذي خيم على منطقة الشرق الاوسط عامه والعراق خاصة بعد احتلال العراق من اجل فرض سياسة الامر الواقع واستمرت بإنجاز مشاريعها وسدودها مما يضع العراق امام واقع خطير من ناحية انخفاض مناسيب المياه كما استغلت تركيا اختلاف وجهات النظر في تفسير قواعد القانون الدولي حيث ذهبت تركيا الى تفسيرات انتقائية لأحكام القانون الدولي حول مفهوم الانهار العابرة للحدود واعتبارها انهارا لا تشكل انهارا دولية بخلاف ما ذهبت اليه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1993 التي اكدت انه لا يوجد خلاف جوهري بين مفهوم الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود . [1]

وامام هذه الحقائق فان اي تقدم باتجاه حل الازمه المائية مع تركيا وتحقيق الامن المائي العراقي لا بد من ان تكون هناك اليات محدده ويمكن تحديدها في الاتي :

1- على المستوى الاقتصادي :-

أ. توظيف كافة الامكانيات الاقتصادية والمالية لاستثمار وخزن المياه وتجنب هدرها واستثمار الطاقات البشرية والكفاءات الهندسية والعلمية في تطوير القطاع المائي والزراعي .

ب. ان مشاكل المياه تنعكس سلبا على حياة الانسان وبيئته ولذلك من الممكن تشكيل لجنة مياه ترتبط بلجنة حقوق الانان وعمل وفقا لمبادئها وبرنامجها تتحدد مهمتها في مراقبة الاسات المائية للدول المائية وتقديم التقارير الخاصة بذلك والسعي لتابعة النزاعات المائية .

[1] عقيلة هادي ، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ، معهد الادارة التقني ، بغداد ، ص378 .

ج. التوسع في المشاريع المائية والتبادل التجاري خاصة في مجال الطاقة حاصة اذا ما سعى العراق الى الانفتاح على عمقه العربي ليتمكن من الحصول على الدعم التفاوضي والسياسي.

د. ان الجانب الاقتصادي يبقى هو المؤثر في العلاقة مع تركيا ويبقى النفط والتبادل التجاري الاساس في تدعيم مواقفه التي يحسب لها كل الحساب من الجانب التركي المتعنت الا ان هذه الورقة لم تثمر بشكل صحيح ومؤثر اما بسبب ضعف اليات التفاوض او بسبب الازمات التي مرت على العراق بدا بالحرب العراقية الايرانية ثم الحصار الاقتصادي تلاه الاحتلال الامريكي للعراق وما افرزه من تداعيات اقتصادية وسياسية . [1]

هـ. ان تركيا تعتبر المياه النابعة من اراضيها ثروة من ثرواتها الطبيعية دون الاعتبار للمواثيق الدولية المنظمة لعملية اقتسام المياه بين الدول المتشاطئة وهي تستخدم ورقة المياه كوسيلة ضغط سياسية ضد دول الجوار سوريا والعراق للاستجابة لمطالبها المتعلقة بالحقوق السيادية (لواء الاسكندرونه ونهر العاصي) او بتجديد المطالبة بمحافظتي الموصل وكركوك والاكراد فيما يتعلق بالجانب العراقي حيث اعتمدت تركيا مبدا مقايضة الماء بالنفط وهذا ما حدث في مفاوضات 1971 عندما قايضت تركيا العراق على حصته المائية مقابل حصولها على النفط بأسعار مخفضة وفي عام 1980 استوردت تركيا 5،10 مليون طن من النفط كانت نسبة 5،63 % منها من العراق وقد فرضت تركيا على العراق تصدير نفطه عبر الاراضي التركية والا لن يكون هناك مياه للعراق ضمن قرار النفط مقابل الغذاء المفروض على العراق وهذا الامر يعطينا تصور واضح ان على صانع القرار العراقي يدرك ان تركيا تنظر الى المياه على انها سلعه اقتصادية قابله للبيع والشراء والمقايضة ولذك يجب توجيه خططها الاستراتيجية بناءً على هذه الحقيقة ليس فقط للحصول على كميات من المياه او الحفاظ على الكمية الحالية وانما ايضا لإجبار الجانب التركي على التوقيع على التزامات مائية يمكن الحفاظ عليها بقوة القانون الدولي . [2]

و. وعليه فان اية مفاوضات مستقبلية مع تركيا يجب ان تعتمد على توظيف الجانب الاقتصادي كورقه ضاغطة بيد المفاوض العراقي مع تركيا خاصة ما يتعلق بسعي تركيا لإعادة فتح منفذ فيشخابور الحدودي مع العراق والذي تسعى تركيا من خلاله الى زيادة معدل التبادل التجاري مع العراق وتحييد حكومة اقليم كردستان .

[1] محمد عبد المجيد الزبيدي ، الامن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات

[2] محمد عبد صالح حسن ، ازمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي

2- على المستوى السياسي: وهو المستوى المتعلق بالعمل الدبلوماسي والتفاوض للحصول على المكتسبات وتقليل الخسائر ومواجهة دبلوماسية تعتمد توظيف المياه كسلاح لتحقيق اهداف إستراتيجية ولذلك فان ذلك يتطلب السير في ثلاث مسارات وهي . [1]

أ. المسار الدفاعي والمتعلق بتخفيف او تقليل او منع الاضرار بإمدادات المياه والبنية التحتية لها

ب. المسار التنموي وذلك بالعمل على اعادة اعمار البنية التحتية للمياه وتفعيل الدبلوماسية المائية .

ج. المسار القانوني ويتضمن السعي نحو التوصل الى اتفاقيات ملزمه تستجيب لمصالح جميع الاطراف والتمسك بقواعد القانون الدولي التي تصب في مصلحة دول المصب والتي تحظر استخدام المياه كسلاح وتفعيل الاتفاقيات التي تصنف عسكرة المياه باعتبارها جريمة حرب .

د. فيمكن الضغط من خلال التعاون فيما يتعلق بنشاطات حزب العمال الكردستاني

هـ. اخيرا فان هناك ابعاد اقليمية ودولية في موضوعة المياه يمكن استغلالها فعلى المستوى الاقليمي استغلال انعكاسات الازمه السورية والموقف التركي منها اما دوليا فيمكن توظيف الجانب الامريكي في الضغط باتجاه حلول واتفاقات عادلة للطرفين في قضية المياه .

3- المستوى القانوني : ان موقف العراق القانوني من المياه المشتركة تتلخص بمجموعة نقاط . [2]

أ. التمسك بحقيقة ان نهري دجلة والفرات انهار دولية .

ب. ان النهرين حوضين منفصلين وحدود كل منهما واضحه .

ج. عقد اتفاق قانوني ثلاثي لوضع قسمه عادلة ومعقولة للمياه كما ونوعا بالاستناد الى العرف القانون الدولي

د. اثبات ان العراق ملتزم بالقواعد والاجراءات التي تعنى بالحفاظ على البيئه النهرية

هـ. ان الموقف القانوني العراقي يتعارض مع الموقف التركي التي تعتبر النهرين نهرين عابرين للحدود وان لها الحق باستثمار مياهها كيفما تشاء وتنطلق من رؤية اقتسام المياه وفقا لمصالحها دون اعتبار لمواقف وحاجات الدولتين .

[1] ايمان زهران، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الاوسط ، المعهد المصري للدراسات والاستراتيجية ، 8ايلول ، 2016 ، ص14.

[2] سلمان علي حسين ، المياه في العلاقات العراقية التركية ،

و. كل الوثائق القانونية التي تتعلق بالنظام القانوني للأنهار الدولية تعرف النهر الدولي بأنه : النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة وهو ما جاء في وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 ، المادة الثانية .ونهرا دجلة والفرات اكتسبا الصفة الدولية بمجرد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام كل من دولتي العراق وسوريا. وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تطبق على الأنهار الدولية . [1]

ز. ويتمثل النظام القانوني لنهري دجلة والفرات بمجموعة القواعد القانونية التي يمكن الاحتكام إليها في تنظيم استغلال مياه النهرين وهما القانون الدولي والاعراف والحق التاريخي خاصة وان تركيا تسند في مفاوضاتها على مبدا الاستخدام الامثل مستغلة ضعف الادارة والتكنولوجيا المائية وضعف انظمة الري والمشاريع الاروائية بالإضافة الى الهدر في الموارد المائية .

ح. واخيرا يجب تحديد الهدف الاساسي وهو التوصل الى عقد اتفاق دائم مع تركيا بخصوص المياه يضمن الحصص المائية القادمة من تركيا وثانيا يجب ان تستند اية مفاوضات مع تركيا على الاتفاقيات التي عقدت مع تركيا وتناولت قضية المياه وتفسيرها تفسيرا عادلا للطرفين واهمها معاهدة سيفر 1920 ، معاهدة 1920 بين فرنسا وبريطانيا ، اتفاقية انقرة لعام 1921 بين فرنسا وتركيا ، معاهدة لوزان في 1923 ، معاهدة الصداقة التركية الفرنسية لعام 1926 ، اتفاقية حلب لعام 1930 بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ، معاهدة الصداقة وحسن الجوار العراقية التركية في 1946 بالإضافة الى البروتوكولات الموقعة بين العراق وتركيا في عامي 1971 و1981 واخيرا اتفاقية عام 1987 بين تركيا وسوريا ثم العراق وسوريا حول الحصص المائية لكل طرف .

الخاتمة :

أن الصراع على الماء هو صراع من أجل البقاء وهو يتخذ ابعادا اقتصاديه وسياسية وأمنية تعطي لمن يمتلك الوفرة المائية القوة والسيطرة على من يحتاج إليها والشرق الأوسط عموما يعاني من مشكلة المياه ليس بسبب قلة المياه فقط أو صحتها وإنما بسبب سياسات دول الجوار المتعددة والتي تستغل الواقع السياسي والاقتصادي والأمني المضطرب لهذه الدول من اجل فرض إرادتها ومساومتها مقابل المياه مما ينذر بتهديد حقيقي للأمن الغذائي والتنموي لهذه الدول والعراق واحدا من هذه الدول التي تعيش تحت

[1] فرح عبد الكريم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 88 .

سطوة وسيطرت دول الجوار المتحكم بمنابع انهارها مستغلا الظروف والتغيرات التي حكمت المنطقة عموما والعراق بشكل خاص واما هذا التحدي المتعلق برافد حيوي ومهم للأمن الغذائي والبشري لا بد من ايجاد إستراتيجية فعاله للتعامل الامثل مع الجانب التركي بما يجعل من موقف العراق المائي مؤمن بشكل كامل.